

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: تداعيات اعتقال العلواني في العراق

مقدمة الحلقة: فيروز زياني

ضيفا الحلقة:

- حامد المطلك/ نائب في البرلمان وقيادي في ائتلاف الوطنية

- مصطفى حبيب/ عضو ائتلاف دولة القانون

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١٢/٢٨

المحاور:

- أمن الدولة فوق الحصانة النيابية

- فشل حكومي بالتعامل مع المعارضة

- الحلول المقترحة لإبعاد شبح الاقتتال الطائفي

فيروز زياني: السلام عليكم وأهلاً بكم، اعتقلت السلطات العراقية النائب في البرلمان أحمد العلواني أحد أبرز الداعمين لاعتصام الرمادي المناهض لحكومة المالكي وذلك بالتزامن مع عمليات عسكرية مستمرة منذ نحو أسبوع في المحافظة ضد مَنْ تتهمهم السلطات بالإرهاب.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما هو تأثير هذه التطورات السياسية والأمنية في الأنبار على مجمل المشهد في العراق، وما مدى قدرة الأطراف العراقية على منع تردي الوضع في البلاد نحو الاقتتال الطائفي؟

المشهد في محافظة الأنبار يتطور أمنياً وسياسياً فبينما تقوم السلطات بحملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة ازداد حجم الأزمة السياسية بإقدام السلطات على اعتقال النائب البرلماني أحمد العلواني وقتل شقيقه، القراءة الأولية للأوضاع تشير إلى إصرار كل طرف على موقفه، فالمالكي أعلن أن صلاة الجمعة الماضية ستكون الأخيرة في عمر الاعتصام بينما يصر المعتصمون على مواقفهم ضد الحكومة وآخر هذه المواقف خرق

حظر التجوال المفروض في الرمادي والفلوجة.

[تقرير مسجل]

طارق تملاي: جنازة شقيق نائب في البرلمان العراقي الذي قالت قوات الأمن إنها حاولت اعتقاله ثم اعتقل شقيقه أحمد العلواني النائب عن القائمة العراقية للاشتباه في تورطه بالإرهاب وتلك رواية الحكومة.

[شريط مسجل]

علي غيدان/ قائد القوة البرية العراقية: تم إلقاء القبض على أحمد العلواني لكونه كان بالجرم المشهود لأنه فتح النار وكان موجوداً بالمكان بمكان الحادث أثناء مصادمة القوة فتم إلقاء القبض عليه وتم يعني اصطحاب الجرحى الثلاثة إلى المستشفى وكنا متابعين أمورهم في المستشفى.

طارق تملاي: اعتبر ائتلاف القائمة العراقية الاعتقال سياسي الدوافع ودعا إلى الإفراج عن العلواني، كان رئيس وزراء العراق نوري المالكي قد هدد بحرق خيم المعتصمين في محافظة الأنبار إن لم ينفذوا وذلك لوجود قياديين من القاعدة بينهم، وقد بدأ الجيش بالفعل حملة عسكرية ضد القاعدة قتل فيها ثمانية عشر جندياً عراقياً منهم ضابط كبير لكن المالكي لا يلقى التأييد المتوقع لفكرته.

[شريط مسجل]

مقتدى الصدر/ زعيم التيار الصدري: ولن تقتلوا المدنيين العزل ولن تواجهوا أو تقتلوا أحداً لكونه معارض لقرار أو حكم وفق الأطر الديمقراطية، بل القتال كل القتال أكرر بل القتال كل القتال لمن يحز الرقاب ويبقر البطون.

طارق تملاي: حكم غيابياً بالإعدام على طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي بتهمة إدارة فرق موت واعتقل حراس رافع العيساوي وزير المالية في ديسمبر الماضي بتهمة الإرهاب وحاولت الحكومة فض اعتصام الحويجة في أبريل الماضي فقتل أربعون شخصاً، أهداف تغطي الاحتجاجات المستمرة في غربي العراق كل ذلك على أبواب الانتخابات البرلمانية في أبريل/نيسان المقبل وتسجيل العام ٢٠١٣ كأسوأ أيام العراق من حيث العنف منذ ٢٠٠٦.

[نهاية التقرير]

فيروز زياني: موضوع حلقتنا هذه ناقشه مع ضيوفنا من بغداد حامد المطلك النائب في البرلمان وقيادي في ائتلاف الوطنية وسينضم إلينا بعد قليل من بغداد أيضاً مصطفى حبيب عضو ائتلاف دولة القانون، ونبدأ معك سيد المطلك بداية نود أن نعرف حيثيات هذه الحادثة التي يرى كثيرون بأنها ربما تطلق شرارة شيء ما في العراق؟

حامد المطلك: بسم الله الرحمن الرحيم تحياتي لك وللإخوة المشاهدين، الحقيقة بالرغم من معرفة الشعب العراقي بأسلوب إدارة الحكم وفشل هذا الأسلوب من قبل السيد المالكي رئيس الحكومة وتعامله مع الأحداث على أساس النجاح السياسي وعلى أساس الفعل ورد الفعل إلا أننا لم نكن نتوقع لا كالشعب الأنبار ولا كالشعب العراقي أن يتصرف السيد المالكي مثل هذا التصرف الواضح خرقاً للقانون وخرقاً للدستور يعني كما تعلمون ويعلم الجميع أن النائب لديه حصانة وهذه الحصانة تعفيه من أي تصرف قضائي ما لم تتخذ إجراءات معينة لرفع هذه الحصانة عنه وعندئذ تطبق الإجراءات القانونية بحقه، لكن أن يتم التصرف بهذا الشكل الواضح في انتهاك لحقوق الإنسان والدستور والقانون ويثير نوع من الشعور بأن الدولة أو بأن الحكومة التي يرأسها المالكي تتصرف طائفاً وتتصرف وفق وضمن المواقف السياسية وكسب هذه المواقف لسبب معين وهذا السبب الكل يعزوه لقرب الانتخابات تفاجأ الجميع بهذه الطريقة..

فيروز زياني: نعم سيد المطلك قبل أن نخوض في كل هذه التفاصيل نعم تفاجأ الجميع بهذه الطريقة التي تم بها اعتقال النائب العلواني تقول بأن الحصانة يفترض أن تمنع هكذا تصرف.

حامد المطلك: لم أقل اعتقال وإنما قتل شقيقه وانتهاك حرمة بيته وإصابة حراسه وبعض أفراد عائلته بجروح خطيرة هذا أمر مرفوض تماماً من قبل العراقيين.

أمن الدولة فوق الحصانة النيابية

فيروز زياني: هناك من يرى بالمقابل بأن أمن الدولة فوق كل حصانة وهناك أيضاً علامات استفهام واتهامات أيضاً للسيد العلواني بأنه يرعى الجماعات المسلحة أتتني أم تؤكد مثل هذه الاتهامات؟

حامد المطلك: هذا صحيح ما تفضلت به بأن القانون فوق الجميع وأن أمن الدولة

مسؤولية الجميع وخصوصاً مسؤولية الأجهزة التنفيذية وأنت تعلمين ويعلم الجميع أن أبناء الأنبار وشعب الأنبار هم الذين قاوموا الإرهاب وهم الذين حاربوا الإرهاب وهم الذين اكتنوا بنار الإرهاب إلى هذا اليوم، وساحات الاعتصام كانت ساحات سلمية لها مطالب مشروعة فكان الأولى والأجدر أن يتم الحوار وفق هذا الأطر الديمقراطي التي تتنادي به الحكومة ومن ثم يتم تلبية مطالبهم لم يعرف أحد أن السيد العلواني بأنه في يوم من الأيام رفع سلاح أو هدد أحد أو اعتقل أحد أو انتقم أحد أو أشرف على عمليات إرهابية بينما نحن نجد أن هناك..

فيروز زياني: ممتاز، ممتاز وقد بات ضيفنا، سأعود إليك سيد المطلق، سأعود إليك وأنت نفيت كل هذه الاتهامات جملة وتفصيلاً عن السيد العلواني وقد بات ضيفنا من بغداد السيد مصطفى حبيب عضو ائتلاف دولة القانون جاهزاً معنا سيد مصطفى ما الذي يبرر اعتقال نائب في البرلمان العراقي يفترض أنه يتمتع بحصانة برلمانية؟

مصطفى حبيب: أولاً تحياتي لكم ولمشاهديكم جميعاً وللأخ النائب الأستاذ حامد المطلق حياه الله، حقيقة أستاذ حامد أو أي واحد من الإخوة الآخرين من هذه الجهة أو تلك من الناحية السياسية بالتأكيد سيقف ضد أي عمل أو أي مشروع حتى لو كان مشروع أممي تتبناه الحكومة لأنه واضح التناقض بين بعض أطراف العملية السياسية في البرلمان وبين الحكومة، مسألة الأمن أعتقد لو أخذت مجراها الروتيني برفع الحصانة واجتماع مجلس النواب وما إلى ذلك سيأخذ وقتاً طويلاً، عملية الأمن..

فشل حكومي بالتعامل مع المعارضة

فيروز زياني: عفواً سيأخذ وقتاً طويلاً لكن هناك من يعيب على حكومة المالكي وسمعنا نفس الرأي من ضيفنا بأنها فشلت في التعامل سياسياً مع معارضيها وآثرت الحل الأمني والحل الأمني فقط.

مصطفى حبيب: أنا أقول أن العراق يتعرض منذ سنوات ولمدة طويلة لعمليات إرهابية وهناك وفود إرهابيين يأتون من الخارج وخاصة بعد أن تلكاً وبعد أن وضح الأمر في سوريا بأن هنالك جماعات تأتي من خارج سوريا مثلما تأتي من خارج سوريا فهي تمر عبر حدود العراق لتدخل إلى العراق، هذا الوضع الأمني ولو لم يعلن من ناحية رسمية هذا وضع طوارئ، وضع الطوارئ أعتقد بأن كل الأمور تحترم ولكن بحدود أما أن يهرب الأستاذ أحمد العلواني شخصاً مطلوباً من المستشفى أو مجروح إلى جهة

مجهولة أو إلى شمال العراق ويعاد هذا الشخص إلى مكانه بطريقة أمنية أو بطريقة مسيطر عليها هذا العمل ما أقدر أنا أجي أتحجج بهذه الحجج أنه..

فيروز زياني: لكن ألا يخشى سيد مصطفى أن يكون لهذه الحادثة وما بعدها خاصة وبأن هذه هي الشخصية السنوية الثالثة بهذا الوزن التي تقوم ربما ضدها إجراءات من هذا النوع بعد الهاشمي بعد ما حدث مع حماية العيساوي؟

مصطفى حبيب: أنا أفضل أن أتكلم عما قبلها وليس عما بعدها ما قبلها العوامل التي أثارت العراقيين ودعمت الجو الإرهابي أنا ما أقول الإرهابيين دعمت الجو الإرهابي الذي يتخلل ساحة الاعتصام في الرمادي، الرمادي حقيقة بحسب مراسلينا بحسب العراقيين اللي راحوا إعلاميين وجدوا أن الأهالي كلهم يخافون التصريح برأيهم ضد ساحة الاعتصام أو مع العملية الأمنية لسبب واحد وهو سيطرة وضع إرهابي على المدينة، وهذا الوضع حقيقة عزيز على العراقيين عزيز بأن يبقى كما هو مراعاة لهذا الشخص أو ذلك مع احترامي حتى لأكبر واحد في الدولة حتى لرئيس الوزراء يعني إذا ما كان ثمة من يهدد أمن العراق فإن السلطة المسؤولة عن أمن العراق تتصرف بالطريقة التي تحفظ هذا الأمن لا أكثر ولا أقل.

فيروز زياني: أتحول للسيد المطلق إذن سمعت ما قاله ضيفنا إرهاب وتجاربه الدولة لكن ما الأسباب الحقيقية باعتقادك التي تكمن وراء هذا الموضوع الحكومة أرسلت مراراً وتكراراً للمعتصمين في الرمادي وفي أماكن أخرى وفوداً لكن لم يتم حل المشكلة.

حامد المطلق: أنا قبل أن أجيب على سؤالك أجيب زميلي أنني لا أتكلم أبداً كأني من جهة سياسية ضد جهة سياسية أخرى وإنما أتكلم لكوني عراقي وأتكلم بما يضمنه الدستور ويضمنه القانون وأقول نحن مع القانون ونحن من يحارب الإرهاب ونحن ضد الإرهاب في أي لون وأياً كان، ونحن من نضع الصورة الحقيقية والصفة الحقيقية للإرهاب نحن وزملائنا الآخرين وخطابنا واضح وسلوكنا واضح أيضاً في هذا الجانب لكنني أسأله أيضاً هذا السؤال هل طبق ما طبق على السيد العلواني على البطات أو غيره أم على الميليشيات التي تهجر في ديالى وتهجر في أطراف بغداد أم على الميليشيات التي تقتل بهويات الدولة وأسلحة الدولة وملابس الدولة وعجلات الدولة، نحن كل ما نريده هو التكلم بالحقيقة لأن هناك من يعتقد أن الحقيقة لا تزعل أحداً بل الحقيقة تجبر الآخرين من يمتلكون الضمير الحي والمسؤولية الوطنية بالوقوف معها

لأن الحقيقة وحدها هي التي تنجي شعبنا، أخي الكريم هناك استهداف في هذا الموضوع وهناك توجهات طائفية واضحة في هذا الموضوع وأنا لا أريد أن أتهم السيد رئيس مجلس الوزراء أو أي شخص كان وإنما أريد أن أقول بأن هذا يؤدي وحدتنا الوطنية ويؤدي توجهاتنا لبناء دولتنا ويؤدي أيضاً توجهاتنا ومصداقينا في تطبيق القانون، نحن كل ما نريده أن يكون القانون عادل أن يطبق القانون على الجميع لكي يعرف الشعب العراقي بأن هناك حكومة عادلة تمثله جميعاً لا تمثل طائفة معينة أو حزب معين أو جهة معينة، أخي الكريم ما حدث على الإطلاق لا يتصف بحكومة رشيدة تملك منهج لبناء دولة ومؤسسات دولة إنما يعطي صفة واضحة أنها حكومة استهداف جانب معين وحكومة أزمات وحكومة مواقف ليس لديها القدرة على التحليل وعلى.

فيروز زياني: ممتاز، دعنا نتحول بهذه النقطة لضيفنا مصطفى حبيب بما يمكن الرد على كل ذلك إذن هي حكومة كما تقول الكثير من الآراء تتصرف بطريقة طائفية وضد طائفة معينة وتستخدم القوة حينما يفترض أن تكون حكومة لكل العراقيين وتخدم مصلحة كل العراقيين بدليل التهديدات التي سمعناها بأن هذه الجمعة ستكون آخر جمعة لا نعلم تماماً ما الذي يمكن أن تخفيه مثل هذه التهديدات سيد مصطفى؟

مصطفى حبيب: أنا أصلاً أذكر الأستاذ وأذكر المشاهدين الكرام بالحديث الشريف "لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها" هذا الكلام طبعاً ينبغي أن نأخذه مبدأ التساوي والعدالة للمجرمين في معاملة المجرمين ومعاملة الخارجين عن القانون أو غير ذلك بالنسبة للمليشيات، المليشيات ملاحقة وليس لها مكان ثابت كي يمكن أن يعبر عنها بساحة معينة أو كذا، ولو كانت في مكان معين لها قيادة ولها اتصال بالخارج لما ترددت الحكومة ولما ترددت الجهات المسؤولة في حال توفر الإمكانيات العسكرية التي تأخرت كثيراً وكان ينبغي أن يصار إلى الحل العسكري قبل هذا الوقت ولكن يبدو لأسباب فنية، أما ساحة الاعتصام فساحة الاعتصام ثبت بالدليل القاطع بأنه يوجد فيها إرهابيين ومجموعة يوجهون أو يتناولون التوجيهات من جهات خارج الحدود ويتلقون أيضاً الأموال..

فيروز زياني: عفواً يتلقون التوجيهات والأموال هذه ربما اتهامات يمكن أن تسقط على الطرف الآخر أيضاً.

مصطفى حبيب: أنا مع ملاحظة جميع الأطراف لست ضد هذا الطرف أو ذاك، إنما القانون يسري على الجميع والبؤرة القوية والأساسية التي بدأت بها العمليات خاصة

بالمرحلة الثانية بعد استشهاد القائد محمد بعد هذا ما أعتقد أن العملية ستقف بعد يومين أو ثلاث وإنما تتواصل في كل بؤرة وفي كل مكان مهما كان يعني الذرائع التي يتذرعون بها بعض الأخوة أنه حصانة أو هذا موقع تنفيذي أو ما إلى ذلك كما هي هيئة النزاهة أو كما هي الحكومة التي تلاحق الفساد الإداري أو الفساد المالي في أي جهة من الجهات.

فيروز زياني: نرجو أن تبقى معنا سيد مصطفى ننتقل الآن مشاهدنا الكرام إلى فاصل قصير نناقش بعده مدى قدرة الأطراف العراقية على منع تردي الوضع في البلاد إلى الاقتتال الطائفي ابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

الحلول المقترحة لإبعاد شبخ الاقتتال الطائفي

فيروز زياني: أهلا بكم من جديد مشاهدنا في هذه الحلقة التي تناقش التطورات في الأنبار غرب العراق وأثرها على مستقبل البلاد نتحول مباشرة إلى السيد المطلك يعني كما كنا نتحدث قبل قليل هناك مهلة المالكي بأن هذه الجمعة ستكون آخر جمعة هناك مهلة أيضا من خلال المعتصمين الخاصة باثني عشر ساعة إن لم يتم إطلاق طبعاً السيد العلواني عفوا سقط مني الاسم فقط، الآن متى نتوقع أن تتغلب لغة العقل لتجنيب البلاد فعلا الوقوع في دوامة اقتتال طائفي؟

حامد المطلك: أنا وزميلي السيد مصطفى متفقون على أن القانون فوق الجميع وعلينا أن نراعي التصرف القانوني في كل سلوكنا وأول من يراعي التصرف القانوني هو الحكومة أي السلطة التنفيذية أنا أسأل هذا السؤال أين السلطة التنفيذية من استحقاق الحصانة الدبلوماسية للسيد النائب العلواني؟ هل توجد هناك فكرة لتطبيق القانون فقط فكرة وليس غير ذلك الجواب لا، إذن هناك انتهاك لحرمة الدار وهناك قبل ذلك انتهاك لحرمة الدستور وحرمة القانون، نحن نقول أن الدولة لا تبنى هكذا إنما الدولة تبنى بالقانون الذي يعدل بين الناس وتطبق مفرداته ليس بتحديدات الحاكم وإنما بالتحديدات القانونية المطلوبة هكذا نقول أنا أعتقد أن هذه الرؤية عندما تكون غائبة في نظر المسؤول في نظر السيد رئيس مجلس الوزراء في نظر الحكومة لا نستطيع أن نصل إلى الخير المنشود، الخير الذي نتمناه وأنا أعتقد الأمور إذا استمرت بهذا الشكل من الاستهداف لأسباب معينة قد يكون موضوع الانتخابات أحدها وقد تكون دوافع طائفية

أيضا إحداهما أنا أعتقد هذه لن توصلنا إلى بر الأمان على الإطلاق.

فيروز زياني: موضوع الانتخابات نريد أن نتوقف عندها قليلا، نريد أن نتوقف قليلا عند موضوع الانتخابات هناك من يرى بأن كلا الطرفين ليس في وضع مريح سواء بالنسبة للمالكي الذي لا يضمن تماما ربما ما يود أن يحصل عليه ولا حتى الطرف الآخر بغياب تكتلات كانت موجودة منذ أربع سنوات واختفت الآن..

حامد المطلك: يعني عفوا خلط الأوراق بهذه الطرق قد يتصور من يخلط هذه الأوراق على هذا الأساس أنه ربما يكسب ولكن أنا أعتقد أن العكس هو الصحيح أن خلط الأوراق بهذه الطريقة سوف يفضح الأسلوب المتبع لأي شخص كان يريد هذا التصرف ويريد هذا السلوك وهذا الشيء يضر بالمجتمع ويضر بشخصه ويضر بحزبه ويضر بمستقبل البلد.

فيروز زياني: دعني أتحول إلى السيد مصطفى حبيب سيد مصطفى، أين المسؤولية التنفيذية كما قال ضيفنا للحكومة العراقية سواء في خفض مستوى العنف سواء في إيجاد الحلول للخروج من هذا المأزق الذي يخشى الكثيرون أن يتحول إلى منزلق ونقطة ربما تكون العودة عنها صعبة.

مصطفى حبيب: أن تكون الوفود أو اللجان المخصصة التي ذهبت إلى ساحة الأنبار إلى ساحة الاعتصام غير أو لا يمكنها التعامل مع من هو مسؤول عن ساحة الاعتصام وتعددت المسؤولية وأنيب المحافظ ثم ألغيت إنابته ولا يوجد وضع مستقر بحيث أنت في هذه الساحة تمثل جهة معينة وبمطالب واضحة طبعا المطالب أنا في تصوري ليست كل المطالب يمكن إنجازها بسحر ساحر إنما لا بد أن يتم إنجاز بعضها وإنجاز البعض الآخر بالتدريج وهذا لا يتم إلا بتعاون الجهاز التنفيذي كله اللي مع رئيس الوزراء.

فيروز زياني: لكن هل مثل الممارسات التي حديث مع السيد العلواني حرق وفض الاعتصامات وحرق الخيم هل هذه تساعد فعلا على إيجاد أرضية للحوار وللنقاش والحل بالتالي.

حامد المطلك: لا بد أن يتم الحوار لا بد أن يتم التكلم يعني التحادث بين الأطراف كلها من خلال جلسة يعقدها البرلمان، البرلمان الآن يفترض على العجل أن يعقد جلسة معينة يحاسب الحكومة لأنه جهة تشريعية وجهة يعني إليها رقابية فأنا أعتقد لو كان

هنالك فعلا نية لإخراج الأزمة من عنق الزجاجة وإنهاء الوضع لا بد أن يتم الاعتراف بعمليات الجيش اللي هو سور للوطن وحصن يدافع عن المواطنين ويدافع عن الأهالي في مثل هذه الأزمات وبنفس الوقت لا بد أن ينزع فتيل الفتنة التي هي أحد مسبباتها ربما شخص أو أشخاص وربما يعني جهة معينة سياسية..

فيروز زياني: عفوا بالعودة فقط إلى موضوع الانتخابات هناك من يتهم صراحة وقد أشار ضيفنا إلى هذه النقطة المالكي بأنه يشعر بالخطر بخصوص انتخابات إبريل المقبل قرر تصعيد الموقف ضد معارضيه.

مصطفى حبيب: إذا كانت العملية العسكرية واحدة من وسائل الدعاية الانتخابية فهذا خطأ لأن العملية العسكرية فيها قوة وفيها قتل وفيها اعتقال وفيها أيضا حركة غير طبيعية خاصة في الصحراء وفي تفتيش المعازل التي يشك في أن فيها بعض الإرهابيين الذي يعتقد أن هذه تعتبر مسابقة انتخابية أعتقد مع احترامي للأخوة الأعضاء خطأ لأنه هذا لا يتم إلا من خلال النسق السلس السهل البسيط السلمي اللي هو الحكومة تتنادي به والإخوة في ساحة الاعتصام يدعون ذلك، لكن حقيقة الأمر متى يصير هذا اللقاء السلمي يعني من خلال مثلما قلت لكم..

فيروز زياني: عن طريق البرلمان، وضح تماما، دعني أحول هذه الفكرة إلى ضيفنا السيد حامد المطلق، إلى أي مدى باعتقادك فكرة كهذه يمكن فعلا أن تنزع فتيل هذه الأزمة أن يطرح النقاش على البرلمان ما مدى واقعية هذه الفكرة واستجابة مختلف الأطراف لها؟

حامد المطلق: أولا دعيني أصحح للأستاذ الأخ مصطفى العزيز يعني أن أبناء الأنبار ليسوا ضد العملية العسكرية تجاه الإرهاب إنما أبناء الأنبار هم من يتعرضون للإرهاب وهم مع الجيش العراقي ومع كل جهد أمني لمعالجة الإرهاب لكن نريد وصف لهذا الإرهاب نريد أن تستهدف العمليات ضد الإرهاب الإرهابيين لا تستهدف الأبرياء لا تستهدف من يطالب بحقوق مشروعة إخراج النساء وإخراج المعتقلين البريئين والبريئات من الذين سجنوا قبل أشهر أو مضى عليهم سنين هكذا نريد، هكذا هو الوصف يجب أن يكون أما موضوع ما تفضلت به أنا أعتقد أن جلسة البرلمان سوف لا تقضي إلى شيء طلب مني السيد رئيس المجلس أن أذهب غدا إلى الأنبار لكي نعالج الموضوع كلجنة أمنية أو كلجنة برلمانية إلا أنني أعلن رفضي للذهاب لأنني أرفض أن أكون شاهد زور على ما يحصل من تصرفات وانتهاكات ضد العراقيين وليس ضد

أبناء الأنبار إنما ضد العراقيين عموماً.

فيروز زياني: واضح تماماً إذن ترفض كما تقول..

حامد المطلق: وضد الإنسانية عموماً بهذا الشكل الواضح الوضع القاسي الذي لا يقبله أحد.

فيروز زياني: إذن سيد حامد المطلق يعلن بأنه كلف على رأس لجنة برلمانية بالذهاب إلى الأنبار لكنه يرفض وبالتالي هناك أزمة ثقة حقيقية سيد مصطفى، ما قولك في ذلك ما الذي يعيد فعلاً ربما حالة الثقة بين الطرفين وباختصار لو سمحت؟

مصطفى حبيب: أزمة الثقة هي أزمة مزمنة وليست تطالع الآن أما كيف نعالج موضوع التفاهم أو زيارة الأنبار فأنا أعتقد أن السيد حامد لا يمكن أو لا يصح منه أن يكون شاهد زور بمقدار ما هو يروح يشوف الواقع، هذا الواقع ضروري أن يتطلع إليه أو ينظر فيه الإخوة المسؤولون من الجهاز التشريعي أو من الجهاز التنفيذي إذا كان ثمة تعدي أو كان ثمة تعدي على حرمان أحد، أما بالنسبة إلى إطلاق سراح السجناء أو المسؤولين عن عمليات إرهابية فهذا يتم من خلال القضاء بالإضافة إلى هذا فمن خلال متابعتنا للعمليات والأخبار في الساحة أن إلقاء القبض على أي شخص لا يتم إلا بأمر قضائي قد يكون مسألة الأستاذ أحمد قد يكون مثل هذه كما يقال ١% من العملية اللي كانت..

فيروز زياني: واضح تماماً أشكر سيد مصطفى حبيب عضو ائتلاف دولة القانون كنت معنا عبر سكايب من بغداد شكراً جزيلاً لك كما نشكر ضيفنا حامد المطلق نائب في البرلمان وقيادي في الائتلاف الوطنية كان معنا أيضاً من بغداد، بهذا تنتهي هذه الحلقة السلام عليكم.